

ثلاثة عقود ونيف من الأزمات والحروب

د. حسن هاشم حمود



عمل البعث البائد منذ أن استولى على السلطة في العراق اتباع سياسة البنية الاحادية في إدارة الحكم، من خلال وجود مصدرين للسلطة يتقاسمان الادوار السياسية هما الحزب والدولة، مع سيطرة الحزب الواحد على مفاصل الدولة كلها وهيمنته على المجتمع، ومنع تشكيل الاحزاب والحركات السياسية الأخرى، وبذلك عمد النظام الصدامي الدكتاتوري إلى انتاج نظام شمولي "توتاليتاري" يتمثل بالسلطة الشاملة والمطلقة على النشاطات الفردية والمجتمعية كافة التي تهدف الى إذابة جميع الأفراد والمؤسسات والجماعات عن طريق العنف والاضطهاد والبطش، واختزالها بشخصية واحدة هي شخصية القائد او الزعيم الذي يخضع له الجميع ويطيعونه طاعة مطلقة، واستطاع البعث الصدامي اختزال العراق دولةً وحكومةً وشعباً بشخصية طاغية العراق صدام الذي كان يؤمن أن سياسة ستالين (سيكولوجية القمع الجمعي) هي الامثل لحكم العراق، وبذلك استطاع أن يلغى مبدأ حكم القانون ليحل محله إرادة القائد، بهدف اضطهاد الجميع واخضاعهم لقبول سياسته، ولم يكتف بذلك بل عمد على فرض هيمنة عشيرته على إدارة مفاصل الدولة؛ فضلاً عن سياسة الرعب والترهيب التي اتبعها النظام الصدامي ضد خصومه السياسيين وكذلك بقية أفراد المجتمع العراقي إذ عمد إلى اتباع سياسة تكميم الافواه عن طريق كتابة التقارير الكيدية التي كانت تُعدُّ من قبل اجهزته الأمنية ضد المواطنين واعتقال العديد منهم بتهم كيدية، وتنفيذ عمليات الاعدام في الساحة العامة بهدف ترسيخ سياسة الرعب والخوف، وكذلك عمد النظام الصدامي المقبور الى افتعال العديد من الظواهر الاجرامية المصطنعة بهدف نشر الخوف بين افراد المجتمع العراقي ومنها الحوادث الاجرامية كجرائم ابو طبر وغيرها من الجرائم الأخرى.

اولاً: عسكرة المجتمع

عمل النظام الصدامي إلى تأسيس شبكة من الاجهزة الامنية القمعية للحفاظ على سلطته لحكم العراق، ومن طبيعة الدول عملها في بناء مؤسساتها الامنية بهدف حماية شعبها من الاخطار والاعتداءات الخارجية؛ لكن في الحكم الصدامي شكل شبكة عنكبوتية معقدة من الاجهزة الامنية تشترك بهدف واحد هو قمع أفراد المجتمع العراقي وفرض هيمنة حكومة البعث الصدامي، وهذه الاجهزة هي:

1. اللجنة الأمنية الخاصة التابعة للمجلس القومي برئاسة قصي صدام.
2. جهاز الأمن الخاص والمكون من (5000) جندي وضابط يعملون بملابس مدنية تحت إمرة قصي صدام.
3. فرقة الأمن الخاص تعمل كففرقة تدخل سريع لمساندة الحرس الجمهوري.
4. مكتب الحماية ومهمته تزويد ضباط جهاز الأمن الكبار بحمايات شخصية.
5. مكتب الشؤون الرئاسية لحماية مكاتب رئاسة ومجلس الوزراء.
6. الفرع السياسي ومهمته جمع المعلومات الامنية وتحليلها.
7. الاستخبارات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع وعدد افرادها يتراوح ما بين 4000-6000.
8. الحرس الجمهوري الخاص ومهمته حماية نظام صدام من أي انقلاب عسكري.
9. وزارة الداخلية بأجهزتها الامنية.
10. وزارة الدفاع بأقسامها ووحداتها.

11. دائرة المخابرات بفروعها.

12. حزب البعث بتنظيماته وفروعه الحزبية

فضلاً عن ذلك قام النظام الصدامي بتأسيس اجهزة رديفة للجيش تقوم على تنظيمات يقودها حزب البعث ومنها الجيش الشعبي وتنظيمات الطلائع والفتوة والشباب وجيش القدس، وفدائيو صدام، واشبال صدام، وجيش يوم النخوة وهذه الاجهزة جميعها عملت على عسكرة المجتمع العراقي، فضلاً عن عسكرة جميع مؤسسات الدولة لاسيما المؤسسات الاعلامية، إلى جانب دورها في الحفاظ على ديمومة النظام البعثي من خلال بطشها بأفراد المجتمع العراقي، باتباع ابشع الاساليب والانتهاكات بعيداً عن حكم القانون مما امتد تأثيره على نواحي الحياة الاجتماعية المختلفة لأفراد المجتمع.

ثانياً: جرائم البعث الصدامي

1. تصفية الاحزاب

اتبع النظام البعثي سياسة البطش والتنكيل بالأحزاب السياسية التي كانت فاعلة في الساحة السياسية العراقية آنذاك، إذ عمد إلى تنفيذ سلسلة من الاعتقالات والقتل العشوائي تجاه غالبية اعضاء الحزب الشيوعي وحزب الدعوة الاسلامية وتصفية قياداتهم بحجج واكاذيب واهية من خلال اجراء محاكمات صورية لا تخضع لأي ضوابط قانونية، وانما الهدف منها اختزال النظام السياسي بسياسة الحزب الواحد المتمثلة بالنظام البعثي البائد.

وكذلك عمد النظام إلى التضييق على رجال الدين لاسيما رجال الحوزة العلمية في النجف الاشرف ومنها اعتقال العديد من ابناء الاسر الدينية في النجف الاشرف واعدامهم، كاسرة اية الله العظمى السيد محسن الحكيم وكذلك اعدام السيد الشهيد محمد باقر الصدر واخته العلوية بنت الهدى، وغيرهم من العوائل الدينية الأخرى، وبعضهم تم اغتيالهم بعمليات كيدية مدبرة قامت بها الاجهزة الامنية كاغتيال السيد محمد صادق الصدر ونجليه، وكذلك مارس النظام الصدامي البعثي سلسلة من الاعتقالات والاعدامات للشباب المؤمن من طلبة واكاديميين وغيرهم بحجة الانتماء إلى حزب الدعوة الاسلامية، فضلاً عن القيود الامنية المشددة التي كان يمارسها النظام ضد الطقوس الدينية والشعائر الحسينية ومنع اقامتها في العراق وعدها جريمة يعاقب عليها القانون.

2. الحرب العراقية الايرانية

قرر النظام الصدامي الدخول بحرب ضد الجمهورية الاسلامية الايرانية مفتعلاً بعض الحيل والحجج لشن الحرب ومنها إلغاء اتفاقية الجزائر ليشن حرباً استمرت لمدة ثمان سنوات (1980-1988) راح ضحيتها العديد من العراقيين ما بين قتلى وجرحى وأسرى مخلفاً بذلك المزيد من الخسائر الاقتصادية وتراجع عمل مؤسسات الدولة وتخلفها، وخرج العراق منها منهكاً لم يَجِنِ منها سوى الدمار والخراب، فضلاً عما خلفته الحرب من جيوش الارامل والايتام.

3. مجزرة الدجيل

تعد مجزرة الدجيل احدى جرائم النظام الصدامي ضد الشيعة من أهالي الدجيل سنة 1982 إذ بادر النظام إلى اعدام ما يقارب 148 شخصاً فضلاً عن الاعتقالات العشوائية التعسفية تجاه المواطنين العزل من أهالي الدجيل من العوائل والنساء والاطفال، وتجريف أكثر من 250000 ألف دونم من البساتين والاراضي الزراعية ومصادرتها من اصحابها.

واستمرت العمليات القمعية ضد أفراد المجتمع العراقي وخوضه للحروب الداخلية ضد مكونات المجتمع ومنها قصف شمال العراق بعمليات عسكرية أستخدمت فيها الاسلحة الكيماوية (غاز الخردل، والسارين) ضد مدينة حلبجة في سنة 1988 وتجاوز عدد الضحايا ما يقارب 5000 إنسان بين رجال واطفال ونساء من القومية الكردية، فضلاً عن عمليات الانفال التي نفذها النظام البعثي والتي كانت عبارة عن ثمانية مراحل اشتركت فيها العديد من صنوف قوات الجيش والاجهزة الامنية.

4. اسقاط الجنسية

عمد النظام البعثي إلى معاقبة العديد من العراقيين الاصلاء من خلال اتهمهم بالعمالة والطعن بأصالتهم كمواطنين عراقيين فعمد على تهجير ما يقارب من (نصف مليون عراقي) من الاكراد الفيلية ومصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة على وفق القرار (666) بذريعة الانتماء الى الجارة إيران.

5. غزو الكويت

لم تتوقف سياسة البعث عن تدمير العراق حتى تدخله في مسلسل من الازمات بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية سارع النظام الصدامي إلى غزو الكويت عام 1990 ودخل العراق بساحة حرب أخرى كلفته الكثير من الخسائر في الارواح والأموال وتراجع البنى التحتية للبلاد وكانت نتائجها وخيمة على البلاد وعلى كل الاصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية.

6. الانتفاضة الشعبانية

مثلت حقبة الحكم الصدامي اقصى حقبة عانى منها الشعب العراقي بسبب سياسة البطش والظلم والاضطهاد الذي كان يتبعه النظام مما سبب احتقاناً مجتمعياً رفضاً لسياسة البعث التي دمرت العراق ما أدى ذلك إلى انطلاق الانتفاضة الشعبانية في عام 1991 والتي كانت تعبيراً عن الرفض المجتمعي لسياسة القمع والارهاب الصدامي وكادت أن تحقق هذه الانتفاضة اهدافها لولا تواطؤ القوة الاقليمية والدولية التي سمحت لحكومة البعث بالبقاء، وقمع الانتفاضة مخلفة العديد من الشهداء والمقابر الجماعية ضد ابناء الجنوب والفرات الاوسط، من خلال سلسلة من الاعدامات الميدانية للشباب والنساء والاطفال والتعذيب باستخدام الممارسات اللاإنسانية والتعامل على اساس طائفي وتدمير الممتلكات الشخصية وتجفيف الاهوار والاضرار ببيئة العراق وغيرها من الاساليب الوحشية الأخرى، فضلاً عن تمادي حكومة البعث الصدامي وتجاوزها إلى ضرب المراقدة المقدسة في كربلاء لضريحي الامام الحسين واخيه ابي الفضل العباس عليهما السلام.

7. الحصار لاقتصادي

بسبب سياسة البعث والمهاترات السياسية للنظام الصدامي دخل العراق بسنين عجاف من قلة الغذاء والدواء بسبب حصار اقتصادي عقوبة فرضت على العراق من قبل النظام الدولي مما انعكس سلباً على حياة المواطن العراقي، ولم تتأثر السلطة به فكان له اثار وخيمة على افراد المجتمع لارتفاع نسب الفقر واضطرار الكثير الى بيع ممتلكاته الشخصية لسد بعض الحاجات الضرورية، فضلاً عن سياسة الافقار والتجوع التي اتبعها النظام تجاه المواطنين ومنها تخفيض رواتب الموظفين باستثناء اجهزته الامنية القمعية، وكذلك اضعاف القدرة النقدية للدينار العراقي بسبب اتباعه سياسة مالية خاطئة ساعدت على ارتفاع معاناة الشعب العراقي مما أسهم في ارتفاع نسب البطالة وتراجع العمل المؤسسي في كل مؤسسات الدولة، وازدياد الامراض وارتفاع نسبة الوفيات، وكذلك رافق هذه الفترة زيادة البطش والتنكيل بأفراد المجتمع من قبل النظام الصدامي وارتكابه العديد من المجازر وعمليات التطهير العرقي ضد ابناء المجتمع العراقي، إذ انه مارس سياسة الارض المحترقة في قمعه لأي حراك سياسي او انتفاضة، وابقى العراق على هذا الحال الى فترة سقوطه في 9/4/2003 ودخول القوات الامريكية وما رافقها من عمليات تخريب للمؤسسات وحرقها وسرقتها ، وقد تأمل افراد المجتمع العراقي خيراً بعد سقوط النظام في 2003 إلا إن هذا الحلم سرعان ما تبدد الى سراب، إذ دخل المجتمع في دوامة من القتل والتهجير الطائفي بسبب العمليات الارهابية التي كانت تمارسها بعض الجماعات من البعثيين وضباط الاجهزة الامنية السابقين الذين تنظموا في مجاميع ارهابية تحت مسميات ذات طابع ديني تستهدف استمالة الآخرين للانضمام اليهم، فضلاً عن حالات الفساد والتلكؤ في اكمال المشاريع الخدمية، وإلى الآن يعاني العراق من التركة الثقيلة من الازمات التي خلفها النظام البعثي.